العدالة الانتقالية
واثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق

م.و. عبد العزيز عليوي عبد(*)
abdulazizelwi@yahoo.com

الملخص:

بعد عملية التحول الديمقراطي التي شهدها العراق بعد الاحتلال الاميركي عام ٢٠٠٣، وتأكيد الدستور العراقي الدائم الصادر عام ٢٠٠٥ في اكثر من مادة على ضرورة احقاق الحق، والمساواة، وانهاء الظلم الذي لحق ببعض الفئات نتيجة للسياسات السابقة، تبلور مفهوم العدالة الانتقالية خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، وصدرت قوانين وتشكلت هيئات معنية بهذا الشأن مارست دورها عن طريق الاطر الدستورية والقانونية، رافق ذلك وجود حاجة لتعزيز التعايش السلمي بين المكونات العراقية التي ضمن الدستور لافرادها حقوقا متساوية، ولما كانت غاية العدالة الانتقالية وانصاف المظلومين وجبر ضررهم فأن هذا الامر يعد من اهم القضايا التي تكون معززة للتعايش بين الاثنيات، لذا انطلق البحث من فرضية مفادها أن تطبيق العدالة الانتقالية بشكل سليم سيؤدي بالنتيجة الى تعزيز التعايش السلمي، في اجابة على اسئلة اشكالية البحث المتعلقة بكون العدالة الانتقالية وأثرها في التعايش السلمي تعد من أهم الامور التي شغلت بال العراقيين خلال السنوات الماضية.

(*) كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار.

Transitional justice and its impact on promoting peaceful coexistence in Iraq

Dr.ABDULAZEEZ OLEIWI ABED
University of Anbr – Colleg of low and political science

Abstract:

After the process of democratic transformation in Iraq after the American occupation in 2003, and the permanent Iraqi constitution issued in 2005 in more than one article stressing the need to realize the right and equality, and end the injustice suffered by some groups as a result of previous policies, the concept of transitional justice developed during the years that followed In 2003, laws were issued and bodies concerned in this regard were formed, exercising their role through the constitutional and legal frameworks. This was accompanied by a need to promote peaceful coexistence among the Iraqi components that included equal rights for their members. the research started from the hypothesis that the proper application of transitional justice will lead to the result in promoting peaceful coexistence, in answer to the research problematic questions related to the transitional justice and its impact on peaceful coexistence are among the most important things for Iraqis during the years Past.

المقدمة

يعد الارتباط بين العدالة الانتقالية والتعايش السلمي أمرا لا بد منه في المجتمعات الخارجة توا من الصراعات سالكة طريق الاستقرار، فالعدالة الانتقالية تفضي الى مجتمعات متعايشة في حال طبقت بشكل سليم، وكذلك الحال بالنسبة للتعايش السلمي الذي يؤدي ارتفاع مستوياته الى تقليص حقبة العدالة الانتقالية، اذ أن كليهما يسهم في تحويل الصراع الى وئام وتفاعل مباشر بين فئات المجتمع التي كانت حتى وقت قريب متناحرة يسعى كل منها الى الغاء الاخرين، فالدول المتحولة للديمقراطية حديثا تبحث عن سبل تختصر لها المسافات، وتعالج المعضلات التي تعيق التعايش عن طريق قوانين ومؤسسات قادرة على اعطاء كل ذي حق حقه، وهذا ما يمكن أن يسمى العدالة الانتقالية التي شهد العراق تطبيقا

لها بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق قوانين وهيئات اختصت بهذه القضية التي ما زالت قائمة حتى الان.

اشكالية البحث

تعد مسألة العدالة الانتقالية في العراق من اهم الامور التي شغلت بال الجميع سواء كانوا مواطنين او ساسة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لذا فأن التطبيق السليم لها قد يؤدي بالنتيجة الى استقرار سياسي واجتماعي، والعكس صحيح، ومن هنا يمكن القول أن اشكالية البحث تكمن في مدى قدرة تطبيقات العدالة الانتقالية على التأثير بشكل ايجابي في تعزيز التعايش السلمي، وبناءً على ذلك تطرح الاسئلة الاتية:

*هل مثلت القوانين المتعلقة بالمساءلة والعدالة تطبيقا حقيقيا للعدالة الانتقالية؟

*هل تمكنت اجراءات العدالة الانتقالية في العراق من انصاف المظلومين من سياسات قبل عام ٢٠٠٣؟

*هل اثر الشروع بتطبيق اجراءات العدالة الانتقالية في تعزيز التعايش السلمي في العراق؟

فرضية البحث

للاجابة على الاسئلة التي طرحتها الاشكالية انطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة وثيقة بين العدالة الانتقالية والتعايش السلمي لذا فأن التطبيق السليم لاجراءات العدالة الانتقالية يمكن أن ينعكس على مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي يكون له اثر ايجابي في تعزيز التعايش السلمي.

هدف البحث

يهدف البحث الى انجاز ما يأتي:

*اجراء دراسة دقيقة للقوانين والهيئات التي عملت تحت عنوان العدالة الانتقالية في العراق.

*الاستعانة بذكر تجارب للعدالة الانتقالية للاستفادة منها في التجربة العراقية.

*البحث في مخرجات اجراءات العدالة الانتقالية في العراق لانصاف المتضررين من سياسات قبل عام ٢٠٠٣

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي للتوصل الى نتائج بشأن كل ما رافق العدالة الانتقالية وتطبيقاتها في العراق، والخوض بتفاصيلها، في محاولة للخروج برأي حيادي يمكن ان يضع النقاط على الحروف في مسألة تعد من اكثر الامور جدلا في العراق، كما تمت الاستعانة بمدخلين هما الوصفي والتاريخي لسرد كل مايتعلق بالعدالة الانتقالية في العراق سواء كان بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، او ما يتعلق بالعدالة الانتقالية قبل ذلك التاريخ.

المبحث الأول: العدالة الانتقالية والتعايش السلمي: اشارة الى تجارب عربية

على الرغم من حداثة مفهوم العدالة الانتقالية الا انه شهد تطبيقات في دول عربية عدة ابرزها المغرب وتونس، وكان لتطبيقه اثار مباشرة على التعايش السلمي سواء كان بالسلب او بالايجاب، وهو ما سيتناوله هذا المبحث بعد توضيح مفهومي العدالة الانتقالية، والتعايش السلمي.

المطلب الأول: العدالة الانتقالية والتعايش السلمي

اولا: العدالة الانتقالية

غالبا ما تشهد الحقب الزمنية التي تلي الصراعات وجود مطالبات بتحقيق العدالة الانتقالية للمتضررين من هذه الصراعات، اذ يجد القائمون على النظم السياسية أنفسهم أمام ذاكرة لا يمكن أن تمحى ما لم يقوموا باجراءات من شأنها ازالة اثار العنف الذي وقع في السابق على فئة من المجتمع، من أجل تلافي الدخول في نزاعات جديدة، والحيلولة دون الوقوع في أخطاء الماضي[١].

وعلى الرغم من حداثة مفهوم العدالة الانتقالية، الا أن الانتهاكات في مجال حقوق الانسان سبقت ظهور المفهوم بشكله الحالي بكثير، اذ قام كثير من القادة والمسؤولين بارتكاب جرائم بحق جماعات أو افراد، وتمكنوا من الافلات من العقوبة بسبب عدم وجود اجراءات واضحة لمحاسبتهم[٢]، لذا فأن العدالة الانتقالية التي تعد أحد مسارات الانتقال للديمقراطية التي تعمل على طي صفحة الماضي بالنسبة للأنظمة التي سبق أن ارتكبت

انتهاكات بحق شعوبها، ويصطدم ذلك بعقبات عدة يأتي في مقدمتها انعدام الثقة في المرحلة التي تلي تغيير الأنظمة السياسية[٣].

أن مفهوم العدالة الانتقالية يمثل حلقة وصل بين مفهومين اخرين هما العدالة، والانتقال أو التحول، فهو مجموعة من الاليات القضائية وغير القضائية التي تستخدم في مجتمع معين، وتم تطبيقها من أجل معالجة ما تم وراثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان من اجل تحقيق العدالة في فترة انتقالية، بهدف الانتقال من مرحلة الصراع الى مرحلة التوافق[٤].

وارتبطت العدالة الانتقالية بكونها مقاربة جديدة ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي بقضية التدبير السلمي للانتقال الديمقراطي في عدد من دول أميركا اللاتينية وافريقيا واسيا في محاولة لترسيخ مؤسسات وثقافة بديلة للانظمة السلطوية، بالاضافة الى البحث عن اليات سياسية وقانونية قادرة على معالجة أرث العنف السياسي للانظمة السلطوية، وحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن سياسات هذه الانظمة[٥]، ما يعني استحضار البعد السياسي بقوة، الأمر الذي يمنح العدالة الانتقالية دلالة خاصة لسببين هما تشخيص السمات المجتمعية العامة في مرحلة انتقالية لمجتمعات تريد الانتقال الى الديمقراطية، فضلا عن أن مفهوم العدالة الانتقالية تبلور وما يزال نتيجة ضغوط من القوى السياسية الديمقراطية، والمنظمات المدنية الحقوقية، ومنظمات حقوق الانسان[٦].

واختلفت المفاهيم التي تناولت العدالة الانتقالية بالبحث، الا أن ارتباط المفهوم بحل النزاعات، ومحاولة جبر ضرر مرحلة ما بعد الحروب وأعمال العنف يمنح تعريف الأمم المتحدة المعنية بشكل كبير بالحقب التي تلي النزاعات والحروب قدرا من الأهمية.

وعرفت الأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها كامل نطاق الاليات والعمليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة، واقامة العدالة، وتحقيق المصالحة[٧].

أن عمل الأمم المتحدة بشأن العدالة الانتقالية يستند الى القانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الدولي، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي للاجئين، وتوجد على

وجه التحديد أربعة من مبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان تمثل اطارا للعدالة الانتقالية، ومكافحة الافلات من العقاب هي الالتزام الواقع على الدولة بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي، ومقاضاة من يدعى ارتكابه انتهاكات، ومعاقبة من تثبت ادانته، الحق في معرفة الحقيقة بشأن انتهاكات الماضي، مصير الاشخاص المختفين، اضافة الى الحق في جبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، فضلا عن الالتزام الواقع على الدولة بمنع تكرار مثل هذه الفظائع في المستقبل باتخاذ تدابير مختلفة [٨].

ما تقدم يعني أن مفهوم العدالة الانتقالية وأن كان حديث النشأة، الا أن فيه قدر من الشمولية، اذ لا يقتصر على العلوم السياسية وحدها، لانه يندرج احيانا ضمن دراسات حقوق الانسان، والقانون الدولي، وكل حقل من شأنه توثيق الجرائم ضد الانسانية، أو الانتهاكات التي ترافق الحروب والصراعات الاهلية، ما أدى الى ظهور مناظرات ديمقراطية ليبرالية بشأن العدالة الانتقالية خلال العقود الثلاثة الاخيرة ركزت على وجود عناصر ثلاثة لانبثاق نموذج ديمقراطي للعدالة الانتقالية أولها أن الدولة الديمقراطية الناشئة عليها تلزم نفسها بالانخراط في تحقيق العدالة الجزائية على أن لا ينقلب القصاص الى عدالة سياسية، كما ان على الدولة الديمقراطية الناشئة أن تكون ملزمة لنفسها بجدول زمني مبني على العدالة الترميمية عن طريق تطبيق سياسات اعادة تأهيل للضحايا، وتعويضهم مهما كانت التكاليف، بالاضافة الى أن على هذه الدولة تطوير سياسات المكاشفة والشفافية عن طريق ازاحة الستار عن الحقائق التي وقعت في الماضي، وفضح الممارسات التعسفية للقادة السابقين[٩].

وبناء على ذلك يتضح أن الهدف الرئيس للعدالة الانتقالية هو انهاء ثقافة الافلات من العقاب، وارساء سيادة القانون ضمن سياق الحكم الديمقراطي، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق استراتيجيات عدة لتحقيق العدالة الانتقالية[١٠]:

١-المحاكمات والقضايا الجنائية، وقد تكون هذه المحاكمات محلية أو دولية.

٢-جبر الضرر الذي يؤدي الى تعويض الضحايا بهدف اصلاح اثار الانتهاكات الي ارتكبت بحقهم.

٣-تقصي الحقائق عن طريق السماح لجهات فاعلة بالتحقيق في انتهاكات وقعت في الماضي، للحيلولة دون تكرارها.

٤-لجان التحقيق المكونة من هيئات مساءلة غير قضائية تجوب العالم من أجل تقديم تقارير تسهم في فضح الانتهاكات وتعويض الضحايا.

٥-الذكراة التي تستخدم في سياق العدالة الانتقالية بهدف تكريم الاشخاص الذين كانوا ضحية للصراعات.

٦-الاصلاح المؤسسي الذي يجب أن يشمل اصلاح المؤسسات التي ساهمت في الانتهاكات، بما في ذلك الجيش والشرطة والقضاء، وأية مؤسسة اخرى ساهمت في القمع، وانتهاك حقوق الانسان.

ثانيا: التعايش السلمي

كان مفهوم التعايش السلمي مقتصرا على حقل العلاقات الدولية بعد أن استخدمه الزعماء السوفيت لتلافي الصراع والذهاب الى الحرب، عن طريق قبول كل من الطرفين بالاخر، وتم استخدامه بعد وفاة جوزيف ستالين (١٨٧٨-١٩٥٣) لانتهاج سياسة تقوم على مبدأ قبول تعدد المذاهب الايديولوجية بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتشجيع لغة التفاهم والحوار بين الأمم[١١]، بعد ذلك تم تداول مفهوم التعايش السلمي كضمان لبناء السلام، والحفاظ على الشعوب من الدمار، ومع مرور الوقت أصبح مفهوم التعايش السلمي يستخدم من قبل الشعوب لاستحضار الوقائع التاريخية التي تؤدي الى التفاهم، وتخفيف حدة العداءات، حتى تشعر الاطراف المتصارعة أو المتنافسة بأن لها مصير واحد لتكون قادرة على تجاوز ثقافة محو الاخر، ما يؤدي بالنتيجة الى اتفاق للعيش معا حتى أصبح التعايش السلمي يعني قبول الاخر، والعيش معه جنبا الى جنب، وعدم الاضرار به، سواء كان فرد أم حزب أم طائفة أم غير ذلك[١٢].

بناء على ما سبق يمكن القول أن التعايش السلمي هو رضى الأفراد من مختلف الاعراق والاديان والاجناس للعيش معا دون صراع، ما يعني أن للتعايش السلمي مستويات ثلاثة هي[١٣]:

الأول: سياسي يهدف لانهاء الصراعات من أجل توفير البيئة الضامنة للتعايش بين جميع الاطراف دون صدام.

الثاني: اقتصادي يتضمن توثيق الصلة بين الحكومات وشعوبها بشكل يضمن ترتيب الأوضاع الاقتصادية بالية متوازنة لا تستفز أي طرف.

الثالث: ديني، ثقافي، وهو المستوى الأحدث، وربما الأهم لأنه يشمل التعايش الديني أو الثقافي على مستوى الأفراد داخل المجتمع.

ليس ذلك فقط بل توجد خطوات اخرى من شأنها توفير فرص عمل للجميع على أن يكون المعيار هو الكفاءة وليس معايير اخرى كالقومية او الدين او الانتماء السياسي.

وأيا كان مستوى التعايش السلمي فأنه لا يمكن أن يكتمل داخل أي مجتمع اذا لم يكن هناك مستوى شامل للعمل من اجل تحقيقه، فضلا عن وجود شعور بالحاجة الحقيقية للتسامح، فضلا عن ارادة سياسية صادقة وقادرة على اصدار القوانين واتخاذ الاجراءات التي من شأنها طي صفحة الماضي، وهذا ما سيحاول البحث الاشارة اليه عن طريق تجارب للعدالة الانتقالية وأثرها في تعزيز التعايش السلمي في عدد من الدول العربية.

المطلب الثاني: تجارب عربية

على الرغم من أن فكرة العدالة الانتقالية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، الا أن عدد الدول التي طبقتها ازداد منذ الربع الاخير للقرن الماضي، أذ حققت نجاحا في دول، وأخفقت في اخرى، وفقا لظروف المجتمعات، ومدى جدية الحكومات في تحقيق المصالحة الحقيقية القائمة على العدالة في مناطق مابعد الصراع.

وتمثل تجارب العدالة الانتقالية التي طبقت في دول عربية خزين من محاولات تجاوز اخطاء الماضي، وتعزيز التعايش السلمي، يمكن المرور عليه في هذه الدراسة للاستفادة من

النجاحات وتلافي الاخفاقات، اذ تعد تلك التجارب الأهم بالنسبة للحالة العراقية، لأسباب عدة يتعلق بعضها بطبيعة المجتمعات العربية التي تحمل كثير من المشتركات، فضلا عن السمات المتقاربة بين كثير من الأنظمة السياسية العربية، يضاف الى ذلك الموقع الجغرافي الذي يضع الدول العربية في مساحة جغرافية محددة تتيح للعراق الاطلاع على ما يحدث في محيطه العربي، فضلا عن التطور التكنولوجي الذي اصبح عنصرا مهما للتواصل، دون أن يعني ذلك أن التجربة العراقية مطابقة لتجارب دول اخرى حتى وان كانت عربية.

اولا: التجربة المغربية

تهدف العدالة الانتقالية الى انصاف الضحايا بجميع السبل التي يتيحها القانون بعد دخول أية دولة في حقبة تحولات أو اصلاحات سياسية[١٤]، وهذا ما حدث في المغرب التي بلغ الانتقال السياسي فيها ذروته في حكومة التناوب التوافقي التي نتج عنها وصول حزب الاتحاد الاشتراكي للسلطة عام ١٩٩٨ بعد أربعة عقود قضاها في المعارضة، أي بعد صراع طويل مع النظام، الأمر الذي نتج عنه عهد جديد من التدبير السياسي[١٥].

ونتج عن ذلك تأسيس "هيئة الانصاف والمصالحة" في المغرب عام ٢٠٠٤ في محاولة لاعتبار العدالة الانتقالية المخرج لانهاء ما خلفته صراعات الحقبة الماضية، لتكون التجربة المغربية هي الاولى عربياوعلى الرغم من التقاء العدالة الانتقالية في المغرب مع تجارب دول اخرى في كثير من الامور، الا أنها تميزت بالاتي[١٦]:

أ-أن هيئة الانصاف والمصالحة تشكلت من رحم النظام السياسي ذاته، بمعنى أنها رغبة حكومية اولا.

ب-تولت هيئة الانصاف والمصالحة مهمة توثيق تفاصيل عنف النظام السياسي القائم، وتهيئة شروط المصالحة مع ضحاياه.

ت-كان على هيئة الانصاف والمصالحة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع النظام السياسي من اللجوء للعنف في تدبير الشؤون السياسية.

ووجدت هيئة الانصاف والمصالحة نفسها تتحمل عبء ثقيل ناتج عن انتهاكات خطيرة حدثت في المغرب قبل تشكيل الهيئة، وباشرت باجراءات للتحقيق في جرائم بشعة، حتى وجدت نفسها أمام ارشيف يضم ٢٢ الف شهادة شخصية ادلى بها الضحايا واقاربهم، وقامت الهيئة بتكوين قاعدة بيانات بالاعتماد على هذه الشهادات، كما ابتكرت خطوة فريدة في العالم العربي تمثلت بجلسات استماع عامة للشهود، لتتيح للاخرين فرصة سماع معاناة الاخرين من عنف الماضي[١٧].

وبعد مرور سنوات على عمل هيئة الانصاف والمصالحة التي كان فيها نجاحات واخفاقات، يشهد المغرب فضاء سياسي يحمل مواقف متناقضة من تجربة العدالة الانتقالية وما آلت اليه، الا أنه يوجد في الوقت ذاته ما يشبه الاجماع على أهمية الدور الذي قامت به الهيئة لا سيما بعد الربيع العربي عام ٢٠١١ حين ساهمت في التخفيف من حدة الغضب الذي كان سائدا في الشارع المغربي، اذ وظفت هيئة الانصاف والمصالحة انجازاتها السابقة، فضلا عن الاجراءات التي تعد امتدادا للاصلاحات التي حدثت في حقبة حكومات التناوب التوافقي (١٩٩٨-٢٠٠٢) في مجال الحد من توتر المجتمع المغربي، والتي ما تزال نتائجها ملموسة حتى الوقت الحاضر[١٨].

ثانيا: التجربة التونسية

تختلف تجربة العدالة الانتقالية في تونس عن التجربة المغربية في كون تونس شهدت تغيير جذري لنظام الحكم الأمر الذي حمل القائمين على التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد بعد الثورة التونسية عام ٢٠١١ عبء معالجة تركة الانتهاكات السابقة.

وما يميز الثورة التونسية انها كانت سلمية، ولم تعمل على الانتقام من الحكام السابقين على الرغم من عدم تقديمهم الاعتذار للضحايا[١٩]، الأمر الذي انعكس على طبيعة اجراءات العدالة الانتقالية اللاحقة للثورة التي لم تقم باجراءات انتقامية، وركزت على القضايا المتعلقة بتعويض الضحايا، وعلى الرغم من ذلك لم تتحقق العدالة الانتقالية في التجربة التونسية بالمعنى الدقيق للمصطلح.

تسبب سقوط عدد من الانظمة بعد ثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس عام ٢٠١١ بالنظر الى العدالة الانتقالية على أنها الالية التي يمكن عن طريقها مساءلة الانظمة السياسية السابقة، سواء كان من خلال تدبير السياسي، أو المساءلة بشأن الثروات، ومن حيث معالجات انتهاكات حقوق الانسان، وقد تسبب ذلك باعتماد وزارة وقانون للعدالة الانتقالية كما في تونس[٢٠]، كنتيجة لمرحلة ما بعد الثورة التي شهدت حراكا مطالبا بمحاسبة المسؤولين الفاسدين، وانصاف ضحايا المرحلة السابقة، وبدا ذلك واضحا بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام ٢٠١١ التي تبعها استحداث هياكل جديدة أهمها وزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية عام ٢٠١٢، الى جانب هيئة الرشوة والفساد، وهيئة الحقيقة والكرامة[٢١]، اذ صادق المجلس الوطني التأسيسي على القانون الأساسي رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٣ المتعلق بارساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، والذي عرف العدالة الانتقالية على أنها مسار متكامل من الاليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية، ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، والانتقال من حالة الاستبداد الى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان، واستحدث القانون هيئة مستقلة سميت "هيئة الحقيقة والكرامة" تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي والاداري، تقوم بتغطية الحقبة الممتدة منذ عام ١٩٥٥ حتى اقرار القانون[٢٢].

وعلى الرغم من أن العدالة لا يمكن ان تبنى بالمؤسسات وحدها، الا أن اقامة مؤسسات العدالة، وأن كان لا يمكن أن يوصل الى الكمال، الا أنه يمكن أن يخفف من حالات الظلم التي يعيشها جزء من البشر ويكتوون بنارها[٢٣]، وتعد التجربة المغربية هي الاكثر نجاحا اذ عملت عللى جبر الضرر ومحاسبة المجرمين وانصاف الضحايا، وتمت في ظل نظام ملكي مستقر.

كما عرفت تجربة تونس بعض التوافق، واستحدثت هيئة لمتابعة ملف العدالة الانتقالية، الا أن ذلك لم يمنع تعرض هيئة الحقيقة والكرامة لكثير من الانتقادات بشأن عملها، فضلا عن استقالة بعض اعضائها، وهو أمر ينعكس بالنتيجة على مردودية ادائها[٢٤]، ما دفع جهات معنية من بينها التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالبة للتحذير من وجود محاولات لعرقلة مسارا العدالة الانتقالية في تونس، مؤكدة أن العدالة الانتقالية هي الخيار لكشف الانتهاكات السابقة، ومحاسبة المسؤولين عنها، لتمهيد الطريق أمام مصالحة شاملة[٢٥].

المبحث الثاني: العدالة الانتقالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد الاحتلال الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣ تصاعدت الدعوات لارساء مرتكزات العدالة الانتقالية عن طريق اصدار قوانين تتيح محاسبة رموز النظام العراقي السابق المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد فئات من الشعب العراقي خلال عقود سبقت احتلال العراق، ومنذ الاشهر الاولى للاحتلال بدأت السلطات العراقية التشريعية والتنفيذية والقضائية بملاحقة مسؤولين وضباط في النظام السابق قبل أن تتبلور قوانين ومؤسسات لتنظيم مسار العدالة الانتقالية، وعليه سيتم تناول الموضوع من خلال محاور عدة:

المطلب الاول: تطبيقات العدالة الانتقالية في العراق

اولا: الاطار الدستوري والقانوني للعدالة الانتقالية

مهد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر عام ٢٠٠٤ الطريق أمام المضي باجراءات العدالة الانتقالية عن طريق المادة السادسة من القانون التي نصت "تتخذ الحكومة العراقية الانتقالية خطوات فعالة لإنهاء آثار الأعمال القمعية التي قام بها النظام السابق التي نشأت عن التشريد القسري، وإسقاط الجنسية، ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، والفصل من الوظيفة الحكومية لأسباب سياسية أو عنصرية أو طائفية"، كما دعت المادة الخامسة والعشرين من القانون الى اعادة توزيع الثروات بشكل عادل يضمن تعويض المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة في زمن النظام السابق، ومعالجة المشاكل التي نتجت

عن ذلك، أما المادة التاسعة والاربعين من القانون ذاته فأشارت الى أن الهيئات الوطنية ومن بينها "الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث" تعد مصادقا عليها، ويمكن أن تمارس اعمالها، كما يستمر اعضاء هذه الهيئات بممارسة اعمالهم وفقا للقانون[٢٦].

وبدا الدستور العراقي الدائم الذي صدر عام ٢٠٠٥ أكثر صرامة ضد حزب البعث المحظور الذي كان يحكم العراق قبل ٢٠٠٣، حين حظرت المادة السابعة (أولا) كل كيان أو نهج يتبنى العنصريةــ أو التكفير، أو التطهير الطائفي، وخصوصا حزب البعث ورموزه تحت أي مسمى كان، ولا يجوز للحزب المحظور أن يكون ضمن التعددية السياسية في العراق[٢٧].

كما خصص الدستور العراقي الفصل الثاني المسمى (الاحكام الانتقالية) لتنظيم ادارة القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية عن طريق رعاية الدولة لذوي الشهداء والسجناء السياسيين والمتضررين من الممارسات التعسفية للنظام العراقي السابق، وضمان تعويض أسر ضحايا العمليات الارهابية، واستمرار المحكمة الجنائية العراقية العليا في اعمالها بوصفها هيئة قضائية مستقلة تنظر في جرائم النظام السابق ورموزه، ومواصلة الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث اعمالها بوصفها هيئة مستقلة بالتنسيق مع السلطة التنفيذية والاجهزة القضائية، ويكون ارتباط الهيئة بمجلس النواب، يضاف الى ذلك منح البرلمان صلاحية حل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث بعد انتهاء عملها بالاغلبية المطلقة، كما اشترط الدستور في من يتولى منصبا سياديا مهما ان لا يكون مشمولا باجراءات اجتثاث البعث، قبل ان يشمل ذلك المدراء العامين في المؤسسات مع الاخذ بنظر الاعتبار ان مجرد العضوية في حزب البعث لا يمكن ان تكون سببا في الاحالة الى المحاكم، كما اوجب الدستور على مجلس النواب تشكيل لجنة لمراقبة عمل هيئة اجتثاث البعث من اجل ضمان الموضوعية والشفافية [٢٨].

وفيما يتعلق بالقوانين والقرارات المرتبطة برسم خريطة العدالة الانتقالية في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، فقد صدر في نيسان من العام ذاته عن سلطة "الائتلاف" الموقتة قرار

سمي "اجتثاث البعث"، وعين احمد الجلبي رئيسا لـــ "هيئة اجتثاث البعث" المنبثقة عن هذا القرار الذي قال في لقاءات متلفزة وتصريحات بعد تسلمه رئاسة الهيئة أن عملها لن يأخذ طابعا انتقاميا، بل أن عملها يقتصر على الحيلولة دون عودة الحزب مجددا للسلطة[٢٩].

ووفقا لاجراءات هذا القانون فقد تم الاستغناء عن خدمات الاف العراقيين الذين غادروا وظائفهم بسبب صلتهم بحزب البعث المحظور في العراق، وانعكس ذلك على عمل كثير من مؤسسات الدولة العراقية التي فقدت عدد غير قليل من كفاءاتها بسبب انتمائهم للحزب المذكور[٣٠]، كما حل الجيش العراقي بالكامل، وتم تفكيك اغلب المؤسسات الامنية التي كانت موجودة قبل عام ٢٠٠٣، وقد شملت اجراءات فصل موظفي الدولة العراقية من المنتمين الى حزب البعث فئتين[٣١]:

الاولى: جميع الافراد الذين يشغلون مناصب ادارية رفيعة مدير عام فما فوق بغض النظر عن درجة انتمائهم لحزب البعث المحظور.

الثانية: كل الافراد الذين كانوا يتبوئون مناصب مرموقة في حزب البعث بغض النظر عن درجتهم الوظيفية.

ولم تكن اجراءات الاجتثاث تشمل الافراد الذين تعرضوا لتهم متعلقة بالنزاهة، أو أية قضايا اخرى باستثناء الانتماء لحزب البعث، اذ كان الاعتقاد السائد يشير الى أن هؤلاء لم يكونوا قادرين على تبوء مناصب مهمة في الدولة العراقية لولا صلتهم الوثيقة بالحزب المتهم بارتكاب انتهاكات خطيرة في مجال حقوق الانسان، وبعد أن فقد الاف العراقيين وظائفهم تحولت قضية الاجتثاث الى مثار للجدل، وانتقلت عام ٢٠٠٧ الى أروقة القوى السياسية التي قطعت شوطا كبيرا من المفاوضات لحسمها، يضاف الى ذلك الضغوط الاميركية التي كانت تدفع باتجاه انهاء هذا الملف، وادى كل ذلك الى اصدار قانون "المساءلة والعدالة" الذي حل محل "اجتثاث البعث"[٣٢].

وبعد صدور قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨، تشكلت بموجب هذا القانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة بوصفها هيئة مستقلة

ماليا واداريا لحل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث، وتتمتع بكافة صلاحياتها الدستورية، وبالشخصية المعنوية ذاتها، وترتبط بمجلس النواب وتواصل اعمالها بالتنسيق مع السلطة القضائية والاجهزة التنفيذية، وبموجب القانون فأن الهيئة الجديدة تتولى الأتي[٣٣]:

١-منع عودة حزب البعث فكراً وإدارة وسياسة وممارسة، تحت أي مسمى إلى السلطة أو الحياة العامة في العراق .

٢-تطهير مؤسسات القطاع الحكومي، والقطاع المختلط، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجتمع العراقي، من منظومة حزب البعث تحت أي شكل من الأشكال.

٣-إحالة عناصر حزب البعث المنحل والأجهزة القمعية الذين يثبت التحقيق إدانتهم بأفعال جرمية بحق أبناء الشعب إلى المحاكم المختصة لينالوا جزاءهم العادل.

٤-تمكين ضحايا جرائم حزب البعث والأجهزة القمعية ومن خلال مراجعة الجهات المختصة من المطالبة باستيفاء التعويض عن الأضرار التي لحقتهم جراء تلك الجرائم .

٥- الاسهام في الكشف عن الأموال التي إستحوذ عليها اعوان النظام السابق بطرق غير مشروعة داخل العراق وخارجه وإعادتها إلى الخزينة العامة.

٦-خدمة الذاكرة العراقية من خلال توثيق الجرائم والممارسات غير المشروعة لعناصر حزب البعث وأجهزته القمعية، وتوفير قاعدة بيانات متاحة عن العناصر المذكورة، لتحصين الأجيال القادمة من السقوط في براثن الظلم والطغيان والأضطهاد.

ثانيا: اليات تطبيق العدالة الانتقالية في العراق

١-هيئة اجتثاث البعث

باشرت هيئة اجتثاث البعث مهامها منذ تشكيلها عام ٢٠٠٣، واستمر عملها لما بعد صدور الدستور العراقي الذي منحها في المادة ١٣٥ حق مواصلة عملها بوصفها هيئة مستقلة، بالتنسيق مع السلطة القضائية، والاجهزة التنفيذية، ويكون ارتباطها بالبرلمان.

وركز اهتمام الهيئة على محاسبة واستبعاد اعضاء الحزب عن الوظائف الحكومية لضمان عدم عودته مجددا، ونتج عن ذلك ابعاد في مجالات أساسية ثلاثة[٣٤]:

أ–سياسية، اذ منع كثير من الاشخاص من ممارسة العمل السياسي بسبب ارتباطاتهم السابقة بحزب البعث.

ب–أمنية، بقيت اجراءات اجتثاث البعث تحاصر المؤسسات الامنية بشكل محكم للحيلولة دون اختراقها من قبل اعضاء سابقين في حزب البعث.

ت–اقتصادية، بعد أن شملت اجراءات الاجتثاث اموال وممتلكات لاعضاء كبار في حزب البعث، وتم الحجز على تلك الممتلكات، ومنع التصرف بها.

٢–هيئة المساءلة والعدالة

بعد الاحداث التي شهدها العراق عام ٢٠٠٧ والمتعلقة بالعنف الطائفي، وجد العراقيون أنفسهم أمام حاجة حقيقية للحوار والمكاشفة والمصارحة التي تفضي الى المصالحة الحقيقية، وذلك عن طريق الدعوة للعمل الجاد في سبيل تجاوز سلبيات المرحلة الماضية، وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة، وتميز المشهد السياسي العراق في تلك المرحلة بثلاث مستويات تتطلب الحوار[٣٥]:

المستوى الاول، يتعلق بالحوار والمصالحة بين الأطراف الفاعلة في داخل العملية السياسية.

المستوى الثاني، مرتبط بالحوار بين الحكومة وخصومها داخل العملية السياسية من جهة، والأطراف المعارضة من خارج العملية السياسية من جهة اخرى.

المستوى الثالث، قائم على الحوار بين القوى السياسية والمجتمع.

وعلى الرغم من عدم نجاح مؤتمر المصالحة الذي عقد عام ٢٠٠٨ بسبب الخلافات العميقة بين القوى السياسية[٣٦]، الا أن دعوات الحوار استمرت لينتج عنها تكشيل هيئة "المساءلة والعدالة" عام ٢٠٠٨، والتي ركزت على الانصات لكثير من مطالب "السنة"، وجهات سياسية اخرى، وأتاحت الهيئة لاعضاء المستويات الدنيا في حزب البعث العودة الى وظائفهم في المؤسسات الحكومية، كما اعيدت الرواتب التقاعدية لاخرين فصلوا من الخدمة[٣٧].

وحاولت هيئة المساءلة والعدالة تخفيف بعض القيود التي فرضتها هيئة "اجتثاث البعث" السابقة، الا أن هيئة "المساءلة والعدالة" ظلت تمارس صلاحياتها التي تخولها فرض عقوبات على المنتمين السابقين لحزب البعث المحظور، وشهدت الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١٠ استبعاد مرشحين للانتخابات بسبب شمولهم باجراءات المساءلة والعدالة، وهو أمر أثار حفيظة "القائمة العراقية" بزعامة رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي التي كانت تعتقد أن اجراءات الهيئة لم تكن عادلة، وهو ما نفته الهيئة التي أكدت أنها تطبق القانون الذي يهدف لحماية العملية السياسية من تسلل البعثيين أو من يريد الترويج لهم[٣٨].

٣-مؤسسات جبر الضرر وتعويض الضحايا

بعد عام ٢٠٠٣ شهد العراق تشكيل عدد من المؤسسات التي تولت مهمة جبر الضرر، وتعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم جراء سياسات النظام العراقي السابق، ومن أبرز هذه المؤسسات:

أ-مؤسسة الشهداء، تأسست عام ٢٠٠٥، وهي الجهة الرسمية الوحيدة المعنية بمتابعة ملفات أسر الشهداء من ضحايا حقبة البعث، وضحايا الارهاب، وترتبط بشكل مباشر برئاسة الوزراء، وقد تم تعويض الشهداء الذين ادرجتهم المؤسسة في قوائمها.

ب-مؤسسة السجناء السياسيين، وهي مؤسسة حكومة مرتبطة برئاسة الوزراء، تشكلت عام ٢٠٠٥، مهمتها معالجة أوضاع السجناء والمعتقلين السياسيين قبل عام ٢٠٠٣.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تطبيق العدالة الانتقالية في العراق

اولا: العوامل الداخلية

أن طبيعة المشهد السياسي القائم في العراق كان له تأثير واضح على مسار العدالة الانتقالية التي كان عليها أن تتعامل بدقة مع ارث النظام السابق الثقيل، لأن حقبة الاقصاء عن السلطة لا يمكن أن تعني أن اقصاء المقابل يمكن أن يكون أمرا مقبولا، الا اذا كانت مصالح الشعب تصب في هذه الاتجاه[٣٩]، وهنا لا بد من الاشارة الى حقيقة مفادها أن جهود العدالة الانتقالية والمصالحة لم تتعطل بسبب اراء عامة الناس، بل نتيجة لسياسة

النخب الحاكمة في العراق التي كان كل همها هو الوصول الى السلطة والحفاظ عليها، فالسلطة التنفيذية مثلا والتي تدار من قوى سياسية هي المعنية برسم استراتيجيات فض النزاعات، وايجاد حلول مرضية لمرحلة مابعد الصراعات والخلافات[٤٠].

وحتى فيما يتعلق بمسار العدالة الانتقالية في الدستور، فأن الصبغة السياسية كانت واضحة، اذ كانت المشكلات مركبة تقوم على محاولة لمعالجة اختلالات الماضي، والحيلولة دون تكرارها، أي منع التعسف الاثني، والتحيز المذهبي، والاحتكار الضيق للسلطة والموارد، وفي الوقت ذاته تظهر مشكلات مرتبطة بمسألة توزيع السلطة والموارد على جهات المستقبل، ما دفع المشرعين للدوران في وجهتين، هي وجهة الماضي، ووجهة المستقبل، والمشكلة الاكبر أن الوجهتين تسيران في اتجاهين متعاكسين[٤١]، اذ ان اسلوب ادارة الدولة بمختلف مؤسساتها بضمنها تلك المتعلقة بالمساءلة والعدالة كان قائما على اساس صراع بين مختلف القوى السياسية التي هيمنت على ثقافة الدولة، والاشارة هنا الى قوى كانت تعتقد أن من يكسب الصراع سيكون قادرا على تحديد ايديولوجيا الدولة[٤٢]، ونتيجة لذلك لم تنجح جميع الاتفاقات السياسية وربما ابرزها "وثيقة الاتفاق السياسي" التي قدمها رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، وصوت عليها مجلس النواب عام ٢٠١٤، ودعت الى ضرورة حسم ملف اجتثاث البعث، وتحويله الى ملف قضائي[٤٣].

ولا يقتصر تأثير العوامل الداخلية على السياسية منها، اذ لعبت العوامل الاجتماعية هي الاخرى دورا مهما في تطبيق العدالة الانتقالية في ظل وجود تنوع اجتماعي في العراق، كل فئة تنظر الى قوانين وهيئات ومؤسسات العدالة بعين مختلفة. وأدت بعض الامور مثل وجود هويات فرعية، وجماعات ذات خلفيات وايديولوجيات مختلفة الى غياب الاجماع الوطني الذي يعد من أهم الاسس لتعزيز السلم الاهلي الذي لا بد من تحققه في المجتمعات الخارجة توا من الصراعات[٤٤].

ثانيا: العوامل الخارجية

حظيت القضايا العراقية منذ عام ٢٠٠٣ باهتمام دولي واقليمي أدى الى وجود دول تدخلت بالشأن العراقي بشكل واضح ومؤذي في بعض الاحيان، في حين كانت تدخل دول اخرى ايجابيا ربما لاعتقادها أن عدم الاستقرار في العراق قد ينعكس عليها بشكل أو باخر(٤٥).

وعلى الرغم من الاعلان المتكرر للولايات المتحدة بأنها داعمة لجهود تحقيق العدالة والمصالحة في العراق، الا أنها تتهم بعرقلة هذه الجهود مستفيدة من وجود قوى عراقية محملة بقناعات مسبقة قبل الدخول في أي حوار(٤٦)، وقد يندرج ذلك ضمن الرأي الذي يرى بأن أية قوة اجنبية تدخل الى دولة معينة تظل تمثل مصدر تهديد لاستقرار الاخيرة، لا سيما وأن الولايات المتحدة تعتقد أنها صاحبة الفضل على حكومة وشعب العراق عن طريق المساهمة بتخليصهم من الدكتاتورية(٤٧)، فضلا عن أنها وجدت نفسها أمام واقع يضم مكونات وصراعات خفية لم تخلقها، بل وجدت في العراق قبل الاحتلال نتيجة لممارسات قمعية سابقة تسببت بنمو الانتماءات العصبوية الضيقة(٤٨).

وفيما يتعلق بالدول المجاورة للعراق والقريبة منه فأن الصراعات الاقليمية لا يمكن أن تقتصر على عامل القوة او المواجهة المباشرة فقط اذ أن محاولات التدخل في شؤون دول اخرى يعد عامل قوة ايضا وهذا ما انعكس بشكل مباشر او غير مباشر على القضايا العراقية ومن بينها المتعلقة بتحقيق العدالة وتعزيز التعايش السلمي فدول مجاورة واقليمية مثل تركيا وايران وسورية ودول الخليج مارست ادوارا مختلفة للتأثير في الحالة العراقية عن طريق تغذية الانقسامات المجتمعية(٤٩)، وعلى الرغم من أن تدخلات دول الجوار والاقليم في مسألة العدالة الانتقالية لم تكن واضحة للعيان بشكل مباشر في كثير من الاحيان، الا أن بعض مايتعلق بالعدالة الانتقالية اثير للعلن مثل ايواء سورية قبل عام ٢٠١١ لقيادات في حزب البعث المحظور في العراق، فضلا عن وجود بعض رموز النظام العراقي السابق في الاردن.

المبحث الثالث: اجراءات العدالة الانتقالية كالية لتعزيز التعايش السلمي في العراق

لا يمكن لأية تجربة للعدالة الانتقالية المطبقة في دولة أن تكون مثالا يحتذى في دول اخرى، بسبب اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية مابين الدول، وكذلك الحال مع التجربة العراقية التي اختلفت من حيث الشكل والمضمون عن تجربتين عربيتين في المغرب وتونس.

وبغض النظر عن الملاحظات الموجودة على تجربتي المغرب وتونس، الا أن التجربتين ركزتا على العدالة ثم المحاسبة، بخلاف التجربة العراقية التي بدأت بالمساءلة التي تعتقد أنها تفضي الى العدالة، كما أن العدالة الانتقالية لم ترد بنصوص صريحة، كما في تونس مثلا التي انشأت وزارة للعدالة الانتقالية، بل فهمت عن طريق تطبيق اجراءات الاجتثاث والمساءلة.

المطلب الاول: تعثر التعايش السلمي في العراق (الاسباب والاثار)

أن نهاية الحرب أو الصراع لا تعني بالضرورة ان التعايش السلمي أصبح أمرا مفروغا منه، اذ لا بد أن تعقب كل حرب أو صراع أو نزاع جهود لبناء سلام دائم ضامن لعدم انجرار البلدان والمناطق التي خرجت للتو من نزاعاتها الى الصراع مجددا عن طريق الجهود التي تبذل من اجل حل الصعوبات التي تواجه الافراد والمجتمعات مهما كان شكلها كون هذه المشكلات هي التي تتسبب باندلاع النزاعات والحروب.

وتعد الفترة التي تعقب الصراع مباشرة هي مفترق الطرق الذي يتم عنده الاتفاق على الطريقة التي يتم عن طريقها تعزيز التعايش السلمي في مرحلة ما بعد النزاعات.

وعلى قدر تعلق الأمر بالعراق فأن حروبا وصراعات متكررة ضربت البلاد منذ ثمانينات القرن الماضي، الا أن مرحلة التحول نحو الديمقراطية بدأت بعد عام ٢٠٠٣ الذي أشر ايضا تاريخ فتح ملفات الماضي الأليم بالنسبة لفئة غير قليلة من العراقيين الذين حملوا النظام السياسي الجديد مسؤولية انصافهم، كما حمل عام ٢٠١٤ حدثا تاريخيا مؤلما بل مأساويا للعراقيين الذين وجدوا نحو ثلث اراضيهم تحتل من قبل تنظيم "داعش" الارهابي.

كما لعبت كثير من الدول على وتر التنوع الاثني عن طريق اثارة قضية المكونات الطائفية والتلاعب بالعلاقة بين هذه المكونات[٥٠].

وأشرت هذه الاحداث الفاصلة في تاريخ العراق وجود نقاط خلل اصابت المنظومة الاجتماعية، وتحديدا التعايش السلمي الذي تعرض لهزات عنيفة يمكن بيان أهم اسبابها بالاتي:

أولا: أسباب تعثر التعايش السلمي

١-اسباب سياسية

أ- حقبة حزب البعث المحظور الممتدة بين (١٩٦٨ – ٢٠٠٣) مع كل ما حملته من صراعات بعضها على السلطة، والبعض الاخر مرتبط برفض منهج البعث للحكم، فضلا عن الويلات التي جلبها للعراقيين بمختلف انتماءاتهم.

ب-خطاب التحريض والدعوة للكراهية الذي كان سائدا قبل عام ٢٠٠٣ والذي كان يتصاعد خلال الازمات والحروب[٥١]، واستمر الخطاب السياسي المتشنج الذي كان يظهر احيانا في بعض الازمات التي تلت العام المذكور حتى الوقت الحاضر في ظل وجود استقطابات اثنية في المجتمع تعيق التعايش السلمي.

ج-الديمقراطية التوافقية التي تسببت بحدوث الانقسام داخل المجتمع العراقي حين فرضت عليه ان يقبل بحكومة قائمة على المحاصصة، ومانتج عن ذلك من تأثيرات سياسية على مختلف مؤسسات الدولة العراقية.

٢-اسباب اجتماعية

أ-التركيبة الديموغرافية للمجتمع العراقي التي فرضت وجود تنوع في المجتمع العراقي اذ يمتد هذا التنوع على طول خريطة العراق من شمالها الى جنوبها[٥٢].

ب-التركة الاجتماعية لتراكمات المرحلة الماضية التي سبقت عام ٢٠٠٣.

ثانيا: اثار تعثر التعايش السلمي في العراق

١-انتفاضة عام ١٩٩١ ضد نظام البعث المحظور في العراق التي شهدتها مدن جنوبية وتعرضت للقمع من قبل السلطات حينها. ونتج عن عدم نجاح الانتفاضة ملاحقات لرموزها رافقه تراجع الدعم الدولي لها(٥٣).

٢-الرفض الكردي في شمال العراق للسلطة المركزية في بغداد الذي ظهر في حقب متفاوتة قبل عام ٢٠٠٣.

٣-التوتر الطائفي الذي شهده العراق عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

٤-سقوط محافظات ومدن بيد تنظيم "داعش" الارهابي عام ٢٠١٤

٥-تعرض مناطق في المحافظات الشمالية والغربية الى حدوث موجة نزوح هي الاكبر في تاريخ هذه المناطق التي سيطر عليها تنظيم "داعش" الارهابي (٢٠١٤-٢٠١٧).

المطلب الثاني: العدالة الانتقالية كوسيلة لتعزيز التعايش السلمي في العراق

اولا: العدالة الانتقالية واثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق

١-جبر الضرر

لم تقتصر اجراءات العدالة الانتقالية في العراق على المساءلة التي اضطلعت بمهماتها هيئة اجتثاث البعث، ثم هيئة المساءلة والعدالة، بل تشكلت مؤسسات تابعة لمجلس الوزراء مثل مؤسسة الشهداء، ومؤسسة السجناء السياسيين، اللتين قامتا بمعالجة مسألة جبر الضرر عن طريق التعويضات والرواتب والامتيازات الاخرى كتخصيص نسبة من التعيينات ومقاعد الدراسات العليا في الجامعات مثلا للمشمولين بجبر الضرر. وتعد هذه الاجراءات اعترافا بحقوق الضحايا لان التعويض هو امر واقع مقابل الاذى الذي تعرض له بعض الاشخاص، وان جبر الضرر قد يكون ماديا او معنويا(٥٤).

٢-الذاكرة

تعد الامور المتعلقة بذاكرة الضحايا من الاسس المهمة لتعزيز التعايش السلمي عن طريق بناء نصب تذكاري، او احياء ذكرى تتعلق بمظلومية طيف واسع من الناس، او

تأسيس متحف يضم ادلة تساهم في تخليد التضحيات التي قدمت في الماضي، ويلعب كل ذلك دورا مهما في المصالحة وتخفيف الكراهية[٥٥]. ولا تكاد مدينة عراقية تخلو من شارع او منطقة او حي يحمل اسم اشخاص لقوا حتفهم على يد السلطات العراقية قبل عام ٢٠٠٣، او جراء العمليات الارهابية التي تلت التاريخ المذكور، فضلا عن اقامة نصب ورموز تذكارية وان كانت اعدادها لا تتناسب مع الاعداد الكبيرة للضحايا.

ثانيا: مقترحات لتطوير العدالة الانتقالية في العراق

١-على المستوى الدستوري والقانوني

ب-بعد ان قطعت مؤسسات النظام السياسي الحالي بعد عام ٢٠٠٣ شوطا كبيرا في محاسبة المتورطين بارتكاب جرائم ضد العراقيين خلال حقبة حكم البعث المحظور يمكن المضي بمحاسبة من لم تتم محاسبتهم سواء كانوا داخل العراق ام خارجه بهدف تمهيد الطريق أمام حسم هذا الملف.

ج-تكثيف الجهود من أجل سن قانون لتجريم الكراهية واعتبار كل من يروج لها مخالفا للقانون، للحيلولة دون تكرار الانتهاكات التي حدثت في العراق سابقا.

٢-على المستوى السياسي

أ-يعد العراق دولة ذات ديمقراطية توافقية لا يمكن لأي قرار مصيري فيه أن يتخذ من دون وجود اتفاقات سياسية، لذا لا بد من وجود تفاهمات بين القوى الرئيسية الممثلة للمكونات على ضرورة توجيه ملف العدالة الانتقالية نحو السبل التي تخدم قضية التعايش السلمي.

ب-تشكيل خلية ادارة ازمات سياسية يمكن أن تنعقد في أي وقت يضطرب فيه التعايش السلمي، كحدوث خرق معين في محافظة أو منطقة، أو في حال حدوث صدامات بين عشيرتين او مكونين او جماعتين بينهما احقاد قديمة، عندها على الخلية ان تتحرك للحيلولة دون انهيار اجراءات العدالة الانتقالية السابقة.

٣-على المستوى المجتمعي

أ-الاستعانة بتأثير العشيرة على افرادها للتدخل من أجل حل بعض الخلافات التي عجزت تطبيقات العدالة الانتقالية عن حلها، على أن لا يتعارض دور العشيرة مع سلطة الدولة.

ب-اعادة جميع لنازحين الى مناطقهم ودمجهم في المجتمع، وازالة اثار النزوح التي عانوا منها سنوات عدة، والدفع باتجاه تفعيل حصولهم على تعويضات عن سنين التهجير.

٤-على المستوى الثقافي والاعلامي

أ-استغلال المنابر الاعلامية المؤثرة من فضائيات وصحف ومواقع الكترونية لنشر ثقافة السلام، وتوعية افراد المجتمع بمخاطر وسائل الاعلام المغرضة.

ب-تخليد ذاكرة الضحايا عن طريق المهرجانات والتجمعات الثقافية، واقامة نصب لتجسيد معاناتهم في اماكن تحمل رمزية لديهم.

ج-التركيز على دور الجامعات في نشر ثقافة العدالة الانتقالية كمؤثر ايجابي في تعزيز التعايش السلمي من خلال المناهج او عن طريق المؤتمرات والندوات.

د-التنسيق بين منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في عملية بناء السلام، وتعزيز السلم المجتمعي من أجل تكوين اتحادات وتجمعات رافضة للعودة الى ظلم الماضي.

ه-العمل على انشاء مركز للحوار يستقطب الشباب من جميع الاطياف ليتمكن من اجهاض اية مشاريع تقسيمية مستقبلية.

الخاتمة:

بعد أن انتهت الدراسة اتضح أن العراق كأية دولة اخرى خارجة للتو من أتون الحروب والصراعات المحلية يحتاج الى حقبة زمنية مناسبة للتخلص من ارث الماضي المليئ بالخروقات والانتهاكات التي صعبت العمل على أية مؤسسة يمكن أن تسير ضمن اطار العدالة الانتقالية لتحويل الصراع الى تعايش، وهو ما يتفق مع فرضية البحث التي أكدت أن التطبيق السليم لاجراءات العدالة الانتقالية يمكن أن ينعكس على مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي يكون له اثر ايجابي في تعزيز التعايش السلمي

الذي يعد الركيزة الاساسية التي يمكن عن طريقها ترميم النسيج الاجتماعي العراقي الذي تعرض الى هزات عديدة خلال الحروب المتكررة وما تلاها من سنوات عدم استقرار سياسي وامني اظهرت حاجة ملحة للعمل في سياق العدالة الانتقالية التي من شأنها وضع أسس واليات محاسبة المتورطين بجرائم وانتهاكات، وانصاف الضحايا، فالعدالة الانتقالية كونها واحدة من مظاهر النظم الديمقراطية تعمل على طي صفحة الماضي وتجاوز جميع العقبات في سبيل ذلك، وقد تم قطع شوط مهم في هذا المجال في العراق، وعلى الرغم من وجود عقبات كثيرة على طريق تطبيق اجراءات العدالة الانتقالية في العراق، الا ان التطبيق السليم حتى وان كان للجزء الاكبر من هذه الاجراءات يمكن أن يسهم بشكل فاعل تحقيق المصالحة، والتخفيف من حدة الصراعات، وتكريس ثقافة قبول الاخر، وكل هذه الامور تؤدي بالنتيجة الى تعزيز التعايش السلمي.

بناء على ما تقدم فقد توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١-أن التجربة العراقية في العدالة الانتقالية لا تشبه أية تجربة اخرى سواء كانت عربية أم عالمية، كونها جاءت بعد الاحتلال الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣ الذي حل جميع مؤسسات الدولة العراقية الامر الذي ضاعف الاعباء على مختلف المؤسسات بضمنها تلك التي كانت عونا لمؤسسات العدالة الانتقالية، كالدوائر القضائية.

٢-وجود مواد دستورية وقانونية نصت على ضرورة قيام الحكومات العراقية باتخاذ خطوات فعالة لانهاء الاثار القمعية للسياسات السابقة، بالشكل الذي يضمن تعويض الضحايا.

٣-تمكنت اجراءات العدالة الانتقالية من منع اندلاع نزاعات اهلية مباشرة بين الناقمين على النظام السابق والمحسوبين عليه بعد الاحتلال الاميركي عام ٢٠٠٣.

٤-أن مرور نحو عقد ونصف العقد من الزمن على عمل مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق أشر وجود حاجة ملحة لبناء استراتيجيات سلام واضحة تسهم في تعزيز التعايش

السلمي، اذ تتولى هذه الاستراتيجيات مهمة جذب الانتباه الى مساوئ العنف والصدام وخطاب الكراهية والتهميش، للوصول بالنتيجة الى سلوك سلمي غير عنيف.

٥-أن الديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها كالعدالة الانتقالية لا يمكن أن تتحقق من دون وجود ديمقراطيين مؤمنين بكل ما تفرزه الديمقراطية، وهذا ما يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار من قبل الجميع حين يتعلق الامر بالعدالة الانتقالية لأن العدالة تعني بالنتيجة أن منح التعويض للأول ومحاسبة الثاني أمور يجب أن تفضي الى التعايش السلمي.

الهوامش:

1-Melissa S.Williams and others, Transitional Justice, New York University press, New York, 2012, p5.

2-Gerald Gahima, Transitional Justice In Rwanda, Routledge Taylor and Francis Group, London and New York, 2013, p5.

[٣]) خميس دهام حميد، العدالة الانتقالية: دراسة مقارنة مابين دولة جنوب افريقيا والعراق، ط١ (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص٥.

[٤]) الشيماء محمد محمود حسن، العدالة الانتقالية وادارة الصراع في مصر بعد الثورات، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ١٤، ٢٠١٥، ص١١٨.

[٥]) عبد الحي مؤذن، العدالة الانتقالية والسلطوية الملبرلة: نموذج المغرب، مجموعة مؤلفين (ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي)، ط١ (بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص٤٠١.

[٦]) كمال عبداللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة في هيئة الانصاف والمصالحة، ط١ (بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص٢١.

[٧]) العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (نيويورك وجنيف، منشورات الأمم المتحدة ٢٠١٤)، ص٥.

[٨]) المصدر نفسه، ص٥.

[٩]) خميس دهام حميد وهمسة قحطان خلف، العدالة الانتقالية في دولة جنوب افريقيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، العدد ٦١، نيسان ٢٠١٥، ص٩٥-٩٦.

[١٠]) الشيماء محمد محمود حسن، ص١١٨-١٢٠.

[١١]) عبد الهادي الفضلي، الاسلام والتعدد الحضاري بين سبل الحوار واخلاقيات التعايش، ط١، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ٢٠١٤)، ص٢٢٢.

[١٢]) خالد عبد الاله عبد الستار، الأسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد٢، ٢٠١٦، ص٣١٣.

[١٣]) المرجع نفسه، ص٣١٣.

[١٤]) يوسف عناد زمل و زينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية – قراءة ثقافوية انثروبولوجية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد ٢١، ٢٠١٦، ص٢٢٦.

[١٥]) كمال عبد اللطيف، ص٢٨ – ٢٩.

[١٦]) عبد الحي مؤذن، ص٤٠٢.

[١٧]) فيرلا اوبغنهاغن ومارك فريمان، العدالة الانتقالية في المغرب، تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية ٢٠٠٢، ص٣–٤

[١٨]) كمال عبد اللطيف، ص٧٠.

[١٩]) المركز العربي في تونس يناقش الذاكرة الوطنية والعدالة الانتقالية، موقع العربي الجديد، في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٨ ، شوهد في ٣ شباط ٢٠١٩ في:https://www.alaraby.co.uk

[٢٠]) الحبيب بوشكوش، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ١٨، كانون الثاني ٢٠١٦، ص٧٨.

[٢١]) حمادي الرديسي وعفيفي المناعي، العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص، مبادرة الاصلاح العربي، اب ٢٠١٨، ص٢٠.

[٢٢]) القانون الأساسي رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٣ المتعلق بارساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

[٢٣]) محمد الحداد، جدلية العدالة والحرية في ضوء الثورات العربية: الديمقراطية باعتبارها عدالة القرن الحادي والعشرين، مجموعة مؤلفين (ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي)، ط١ (بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص٣٨١.

[٢٤]) الحبيب بوشكوش، ص٨٢.

[٢٥]) تونس: تحذيرا من مناورات لايقاف مسار العدالة الانتقالية، موقع العربي الجديد، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩ شوهد في ٦ شباط ٢٠١٩ في:https://www.alaraby.co.uk

[٢٦]) قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤.

[٢٧]) الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥.

[٢٨]) الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، الفصل الثاني (المواد ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥).

[٢٩]) احمد عبد الرزاق السعيدان، الحرب على العراق اراء وتعليقات متباينة، ط١، (الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٣)، ص١٠٦.

[٣٠]) فتحي سرحان، نزيف الادمغة العربية المهاجرة وادارة استثماراتها، ط١، (القاهرة، مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٤٦٢.

[٣١]) العراق قانون المساءلة والعدالة، نشرة المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عدد شباط ٢٠٠٨.

[٣٢]) المصدر نفسه.

[٣٣]) قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨، (المادتين ٢و٣).

[٣٤]) بعد ١٣ عاماً ما زال قانون اجتثاث البعث موضع جدل في العراق، موقع المونيتور، ٩ اب ٢٠١٦، على الرابط https://www.al-monitor.com/

[٣٥]) ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، العدد ٦٠، كانون الثاني ٢٠١٥، ص٥.

[٣٦]) محمود عثمان: مؤتمر المصالحة العراقي فشل في التقريب بين المتنافسين، موقع ايلاف الالكتروني، ٢٢ اذار ٢٠٠٨، على الرابط https://elaph.com:

[٣٧]) فيبي مار وابراهيم المراشي، العراق في عهدي المالكي والعبادي، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، ط١، (بغداد، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص٣٥.

[٣٨]) عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ط١، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص١٢٩.

[٣٩]) ارند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة محمد عثمان خليفة عبد، ط١، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥)، ص٥٦.

[٤٠]) ستار جبار الجابري، ص١١.

[٤١]) ستار جبار علاي، العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ط١، (بغداد، دار السنهوري، ٢٠١٨)، ص٩٦-٩٧.

[٤٢]) جابر حبيب جابر، صراع الدولة والهوية في العراق، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، ط١، (بغداد، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص١٧.

[٤٣]) ستار جبار علاي، ص١٨٩.

[٤٤]) ياسين العيثاوي، دولة القانون في العراق المقومات والمعوقات، مجلة شؤون عراقية، العدد الخامس، مركز العراق للدراسات ، كانون الثاني ٢٠١١، ص٧١.

[٤٥]) المصدر نفسه، ص٦٧.

[٤٦]) ستار جبار الجابري، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[٤٧]) حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، المركز العراق للبحوث والدراسات، النجف، ٢٠٠٨، ص٤٤٤.

[٤٨]) المصدر نفسه، ص٤٤٩.

[٤٩]) محمد ميسر فتحي، الصراعات الجيوسياسية وتأثيرها على مستقبل الامن المجتمعي والسلام في العراق: دراسة في الابعاد الاقليمية والدولية، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣٨، ص١٩١.

[٥٠]) جاسم الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣، ط١، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص٢١٦.

[٥١]) خالد حبيب، تاريخ الصحافة والاعلام في العراق منذ العهد العثماني، ط١، (دمشق، دار صفحات للدراسات والنشر، ٢٠١٠)، ص٢٢٢.

[٥٢]) جوزيف براودي، العراق الجديد، ترجمة نمير عباس مظفر، ط١، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص٢١.

[٥٣]) كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية، ط١، (بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٣)، ص٥٢٨.

[٥٤]) عامر حادي عبدالله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور اجهزة الامم المتحدة في ارساء مناهجها، ط١، (القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص١٦٠.

[٥٥]) المصدر نفسه، ص١٨٣.